

# ملخص تنفيذي

لقد حقق الاقتصاد المصري معدلًا مرتفعاً للنمو خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) ٧,٢٪، وذلك استمراراً للنمو السريع الذي شهده الإقتصاد خلال الفترة الماضية. ويرجع هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى النمو السريع في الإنفاق الاستثماري والإستهلاك النهائي، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للإستثمارات المنفذة نحو ١٥,٥٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقارنة بـ ٢٣,٨٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، بينما ارتفع الإنفاق الاستهلاكي الكلي بمعدل ٥,٢٪. وجدير بالذكر أن الارتفاع المحقق في الاستهلاك الكلي خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ يرجع إلى نمو كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي بنسبة ٥,٧٪ و ٢,١٪ على التوالي.

وتشير البيانات الصادرة عن الحساب الختامي للموازنة العامة<sup>٢</sup> إلى استمرار تحسن مؤشرات المالية العامة خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، فقد تحسنت نسبة العجز الكلي<sup>٣</sup> إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ ٠,٥ نقطة مئوية ليبلغ ٦١,١ مليار جنيه (٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٥٤,٧ مليار جنيه (٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦. بينما ارتفعت نسبة العجز الأولي<sup>٤</sup> بـ ٠,٣ نقطة مئوية ليبلغ ١,٢٪ من الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقارنة بـ ٠,٩٪ في العام المالي السابق.

وطبقاً للبيانات المبدئية لختامي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ فقد ارتفعت جملة الإيرادات والمنح بنسبة ٢٢,٩٪ لتحقق ٢٢١,٤ مليار جنيه، نتيجة لارتفاع كل من جملة الإيرادات الضريبية بنحو ٢٠٪ إلى ١٣٧,٢ مليار جنيه، والإيرادات غير الضريبية بنسبة ٢٧,٨٪ إلى ٨٤,٢ مليار جنيه.

فقد ارتفعت حصيلة الضرائب على الدخل خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بنسبة ١٤,٦٪ إلى ٦٧,١ مليار جنيه، كما زادت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات خلال العام بنحو ٢٦,١٪ لتحقق ٥٠ مليار جنيه. كذلك ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٣٥,٢٪ لتبلغ حوالي ١٤ مليار جنيه، وذلك في ضوء تسارع معدلات نمو النشاط الإقتصادي وارتفاع فاتورة الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت الحصيلة من عوائد الملكية بـ ١٦,٣٪ لتصل إلى ٥٢,٥ مليار جنيه نتيجة لنمو الفائض المحول من الهيئة المصرية العامة للبترول بـ ١٢٩,٦٪ لتصل إلى ٢٥,٣ مليار جنيه، بالإضافة إلى نمو الفائض المحول من هيئة قناة السويس بـ ٢٦,٥٪ لتصل إلى ١٥,١ مليار جنيه.

وعلى جانب الاستخدامات، بلغ إجمالي الإنفاق خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه (٣١,٥٪ من الناتج المحلي) مقابل ٢٢٢ مليار جنيه (٢٩,٨٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. فقد ارتفعت فاتورة الدعم ارتفاعاً ملحوظاً بـ ٥٦٪ لتصل إلى ٨٤,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٤ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول والطعام. كما ارتفع الإنفاق على باب الأجور والمرتببات بنسبة ٢٠,٥٪ إلى ٦٢,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقابل ٥٢,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. كما ارتفعت مدفوعات الفوائد – ولكن بنسبة أقل – بنحو ٥,٩٪ لتصل إلى ٥٠,٥ مليار جنيه. وأخيراً، ارتفعت قيمة حيازة الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنسبة ٣٤,١٪ لتحقق ٣٤,٢ مليار جنيه.

وتوضح مؤشرات المالية العامة لقطاع الحكومة العامة<sup>٥</sup> ارتفاع نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي بنحو ٠,٣ نقطة مئوية لتصل إلى ٧,٨٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، في حين ارتفعت نسبة العجز الأولي بـ ٠,٨ نقطة مئوية لتصل إلى ٣,٢٪ من الناتج المحلي خلال عام الدراسة.

كما تشير أحدث بيانات الموازنة العامة عن الفترة يوليو-فبراير ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ثبات نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي عند ٤,٣٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بالفترة يوليو-فبراير ٢٠٠٨/٢٠٠٧. كما إستقرت نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠٠٩/٢٠٠٨ عند ١,٣٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

فقد ارتفعت جملة الإيرادات والمنح خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة بلغت ٣٣,٢٪ لتصل إلى ١٦١,٥ مليار جنيه (١٥,٥٪ من الناتج المحلي). فمن ناحية، ارتفعت الإيرادات الضريبية بـ ١٦,٧٪ لتسجل حوالي ٩٠ مليار جنيه، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً ملحوظاً

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.  
٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.  
٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.  
٥ يشمل المعاملات المالية لكل من قطاعات الموازنة العامة، وبنك الإستثمار القومي، وصناديق المعاشات والتأمينات، ومع مراعاة استبعاد كافة المعاملات البنائية للجهات الثلاث لمنع ازدواجية الحساب.

أما عن النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ فتشير أحدث بيانات الناتج المحلي الإجمالي إلى تراجع معدل النمو الحقيقي<sup>١</sup> بسعر السوق ليصل إلى ٥٪ مقارنة بـ ٧,١٪ في النصف الأول من العام السابق. ويرجع هذا التباطؤ إلى إنخفاض معدل النمو الحقيقي للإستثمارات خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ليحقق ٣,٩٪ في مقابل معدل نمو بلغ ١٦,٨٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، وإن عوض ذلك جزئياً استمرار تنامي الإستهلاك النهائي بمعدل ٥,٣٪ خلال فترة الدراسة في مقابل ٥,١٪ خلال الفترة المقابلة من العام السابق. وجدير بالذكر أن الإستثمارات المنفذة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ قد تركزت في كل من قطاع البترول الخام والتعدين وقطاع الصناعات التحويلية والمنتجات البترولية (بنسبة ٤٣,٩٪ من إجمالي الإستثمارات المنفذة)، ويتبعهم في الأهمية قطاعي النقل و الإتصالات (بنسبة ١٥,٤٪ من الإستثمارات المنفذة).

وقد حقق الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج معدل نمو حقيقي يصل إلى ٥٪ خلال فترة الدراسة مقابل معدل نمو قدره ٧,١٪ خلال الفترة يوليو-ديسمبر من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ومن الملاحظ أن هذا التراجع يرجع بصفة أساسية إلى تباطؤ كل من قطاعات السياحة (٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو حقيقي ٠,٦٪)، وقناة السويس (٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو حقيقي ٣,٩٪)، والصناعات التحويلية (١٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو حقيقي ٥,٥٪)، فيما استمرت قطاعات الإستخراجات (١٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو حقيقي ٦,٨٪) والاتصالات (٣,٦٪ من الناتج المحلي، معدل نمو حقيقي ١٥,٣) في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

ومن العوامل الرئيسية لدفع عملية النمو الإقتصادي خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥-٢٠٠٨/٢٠٠٧ تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي في كل من القطاعات المالية والنقدية، بما يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي متوازن ومستدام. وعلى صعيد السياسة المالية، فقد قامت وزارة المالية بتطبيق العديد من الإصلاحات بداية من العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤، والتي تستهدف خفض العجز الكلي وتحسين المؤشرات المالية، ورفع مستوى معدلات نمو النشاط الإقتصادي مع مراعاة الجانب الإجتماعي.

وقد تضمنت منظومة الإصلاح المالي تطبيق قانون ضرائب الدخل الجديد، وتخفيض الرسوم الجمركية، تطبيق قانون الدمغة الجديد، وتطوير الإدارة الضريبية على المبيعات وإعادة هيكلة بعض برامج الإنفاق متضمنة ترشيد أوجه الإنفاق على دعم الطاقة، وتفعيل المعالجة الجديدة للعلاقة بين الخزنة العامة للدولة وصناديق التأمين الإجتماعي وغيرها من الهيئات الحكومية. وقد نتج عن ذلك تحسن ملحوظ في مؤشرات المالية العامة للدولة وفي كفاءة الإنفاق، بالإضافة إلى رفع ثقة المستثمرين في الإقتصاد المحلي.

بالإضافة إلى الإصلاح الهيكلي الشامل في أبعاد السياسة المالية، فقد حرصت الحكومة على تقديم برامج جديدة لدعم عدد من الأنشطة الإنتاجية، مثل برامج لتدريب العمالة المصرية وتحسين البنية التحتية في المناطق الصناعية بالإضافة إلى برامج لتطوير وتحسين البنية الأساسية في صعيد مصر. كذلك بادرت الحكومة بوضع برنامج للشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي من شأنه تحسين الإنفاق الاستثماري ومشروعات البنية الأساسية والقطاعات الخدمية الأخرى مثل التعليم والصحة، دون أن يمثل هذا الإنفاق عبئاً إضافياً على برنامج الإصلاح المالي.

١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي باستخدام ٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

وصلت نسبتها إلى ٦٢٪ ليسجل ٧١,٦ مليار جنيه. وتشير البيانات التفصيلية إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية مدفوعة بالارتفاع في حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ٣٩٪ ليحقق ٣٩,٦ مليار جنيه، وحصيلة الضرائب على الدخل بـ ٤,٦٪ لتصل إلى ٣٩,٨ مليار جنيه. ويرجع ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل إلى ارتفاع حصيلة الضرائب على الأفراد بنسبة ٢٧,٦٪ لتحقق ٨,٧ مليار جنيه، مما عوَّض الإنخفاض الطفيف في حصيلة الضرائب على الشركات بنسبة ٠,٤٪. لتحقق ٣١ مليار جنيه. ارتفعت كذلك الضرائب على التجارة الدولية بنسبة ٠,٢٪ لتحقق ٨,٧ مليار جنيه. أما عن الإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت قيمة الإيرادات من المنح خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بأكثر من تسعة أمثالها لتصل إلى ٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٠,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وارتفعت أيضاً الإيرادات الأخرى بنسبة ٥٠,٥٪ لتصل إلى ٦٥,٥ مليار جنيه خلال يوليو- فبراير ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤٣,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بنسبة ٢٩٪ خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٢٠٥,٢ مليار جنيه (١٩,٧٪ من الناتج المحلي) مقارنة بنحو ١٥٩,٥ مليار جنيه (١٧,٨٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة مصروفات الدعم بنحو ١١,٥٪ لتصل إلى ٥٩ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المزايا الاجتماعية بأكثر من خمسة أمثال قيمتها المحققة خلال الفترة يوليو- فبراير من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لتصل إلى ١٩,٣ مليار جنيه خلال يوليو- فبراير ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٣,٣ مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من العام المالي السابق. كما ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢١٪ لتصل إلى ٤٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وكذلك الفوائد المدفوعة بـ ١٧,٥٪ إلى ٣١,٣ مليار جنيه. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٤٩,٣٪ إلى ٢٠,٨ مليار جنيه.

هذا وقد تم مراجعة بيانات الدين المحلي بالإضافة إلى إعادة عرض تقسيماته المختلفة بشكل أكثر وضوحاً وتيسيراً للأغراض التحليلية. وتعكس البيانات المنشورة في هذا التقرير أرصدة الدين المحلي بدون إدراج رصيد الحساب المجمع لدى البنك المركزي المصري، وذلك على ثلاث مستويات تجميعية<sup>٦</sup> مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.<sup>٨</sup>

وقد انعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات المالية العامة على أرصدة الدين المحلي خلال العامين السابقين، حيث انخفضت نسبة الدين المحلي الاجمالي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي بـ ٣٤ نقطة مئوية خلال السنوات الثلاث الماضية من ١٠١٪ في نهاية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ما يقرب من ٦٧٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

وتشير الإحصاءات إلى تحسن مؤشرات الدين في نهاية العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، فقد بلغ اجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ٥٩٩,٦ مليار جنيه (٦٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٥٩١ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (٧٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي). في الوقت ذاته استقر صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة عند ٤٧٩ مليار جنيه في نهاية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (٥٣,٤٪ من الناتج المحلي).

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٥١٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٥٧,١٪ من الناتج المحلي) مقابل ٤٨٦,٢ مليار جنيه (٦٥,٣٪ من الناتج المحلي) في آخر عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٣٨٥,٥ مليار جنيه (٤٣٪ من الناتج المحلي) مقابل ٣٦٩,٣ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (٤٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

وبالمثل فقد بلغ إجمالي الدين العام المحلي ٥٣٦,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٦ تعكس الزيادة الملحوظة في كل من الإيرادات الأخرى (جانب الإيرادات) والمزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) أثر التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات.

٧ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٨ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الإجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

٢٠٠٨/٢٠٠٧ (٥٩,٩٪ من الناتج المحلي) مقابل ٤٩٣,٩ مليار جنيه (٦٦,٣٪ إلى الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٣٨٦,١ مليار جنيه (٤٣,١٪ إلى الناتج المحلي) مقابل ٣٦٣,٣ مليار جنيه (٤٨,٨٪ إلى الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وتشير البيانات الربع سنوية للدين المحلي إلى تحسن نسب أرصدة الدين إلى الناتج المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، حيث إنخفضت نسبة اجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي من ٦٩,٣٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٦٣,٤٪ في ديسمبر ٢٠٠٨، وكذلك نسبة الدين المحلي للحكومة العامة إلى الناتج المحلي من ٥٧,٩٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٥٤,٨٪ في ديسمبر ٢٠٠٨، وانخفضت أيضاً نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي من ٥٩,٩٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٥٧,١٪ في ديسمبر ٢٠٠٨. وبالمثل إنخفضت نسب كل من صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، وصافي الدين المحلي للحكومة العامة، وصافي الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي من ٥٦,٣٪، ٤٤,٤٪، و ٤٤٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٥٠,٩٪، ٤١,٩٪، و ٤٢,٣٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ على التوالي.

أما عن معدلات نمو أرصدة الدين المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، فقد ارتفع اجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بنسبة ٦,١٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، ليبلغ ٦٥٩,٥ مليار جنيه بالمقارنة بـ ٦٢١,٦ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٠٧. في الوقت ذاته ارتفع صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بـ ٥,٣٪ ليبلغ ٥٢٩ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٥٠٢ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٠٧. كما ارتفع إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة بنسبة ٩,٧٪ ليصل إلى ٥٦٩,٨ مليار جنيه مقابل ٥١٩,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كذلك ارتفع صافي الدين المحلي للحكومة العامة بنسبة ٩,٧٪ في فترة الدراسة ليبلغ ٤٣٥,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٩٦,٩ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧.

وفي الوقت نفسه، ارتفع إجمالي الدين العام المحلي بنسبة ١٠,٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ ليبلغ ٥٩٤,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٣٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، كما ارتفع صافي الدين العام المحلي بنسبة ١١,٦٪ ليصل إلى ٤٤٠,٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ بالمقارنة بـ ٣٩٤,٥ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧.

وتشير البيانات إلى إنخفاض إجمالي رصيد الدين الخارجي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ بنحو ٢,٢٪ إلى ما يعادل ٣٢,١ مليار دولار (١٧٪ من الناتج المحلي)، وذلك مقابل حوالي ٣٢,٨ مليار دولار (٢٠,٢٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي بلغ نحو ٢٥,٨ مليار دولار (٨٠٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢١,٣ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٠٧.<sup>٩</sup>

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفعت جملة السيولة المحلية خلال شهر يناير ٢٠٠٩ ارتفاعاً ضئيلاً بنسبة ٠,٢٪ لتصل إلى ٧٩٣ مليار جنيه، كما انخفض معدل النمو السنوي في يناير ٢٠٠٩ ليحقق ٩,٥٪ - وهو أقل معدل نمو سنوي خلال الثمان سنوات الأخيرة - مقارنة بـ ١٠,٥٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بمعدل نمو بلغ ٢١,٥٪ في نهاية يناير ٢٠٠٨.

وعلى جانب الأصول المقابلة للسيولة المحلية فقد ارتفع صافي الأصول الأجنبية والمحلية في يناير ٢٠٠٩ بـ ١,٧٪ و ١٣,٣٪ على التوالي. ويرجع التباطؤ في معدل نمو صافي الأصول الأجنبية إلى الإنخفاض الملحوظ في صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بنحو ٥١,٥٪ في يناير ٢٠٠٩ لتصل إلى حوالي ٦٢,٣ مليار جنيه. أما عن صافي الأصول المحلية، فقد ارتفع في يناير ٢٠٠٩ بنسبة ١٣,٣٪ ليصل إلى ٥٤٨,٨ مليار جنيه، وترجع هذه الزيادة إلى نمو صافي المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة ١١,١٪ لتصل إلى حوالي ٣٨٧,٥ مليار جنيه (مقارنة بـ ٣٤٨,٨ مليار جنيه في يناير ٢٠٠٨)، والنمو في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٢٧,٣٪ ليصل إلى ٢٥٠,٥ مليار جنيه. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت المطلوبات من قطاع الأعمال العام بمعدل ٨,٨٪ لتصل إلى ٢٩,٦ مليار جنيه.

٩ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تسيويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تسيويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصادف حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تسيويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التسيويب الجديد.

لتصل إلى ١٣,٦ مليار دولار وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ٧,٥٪ لتصل إلى ٧,٦ مليار دولار، وذلك بالرغم من الإنخفاض الطفيف في قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ٠,٧٪ لتصل إلى ٦ مليار دولار. وفي الوقت ذاته سجلت جملة الواردات السلعية زيادة بنسبة ١٥,٨٪ لتبلغ ٢٨,٢ مليار دولار. وقد أدت هذه التطورات في مجملها إلى نمو العجز التجاري بنسبة ٢٩,٨٪ ليصل إلى ١٤,٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل ١١,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

أما عن الميزان الخدمي، فقد ارتفعت جملة المتحصلات الخدمية بنسبة ٦٪ إلى ١٣,٦ مليار دولار وذلك في ضوء الزيادة التي شهدتها المتحصلات من كافة بنود المتحصلات في الميزان الخدمي ما عدا المتحصلات من دخل الاستثمار. في الوقت ذاته ارتفعت المدفوعات الخدمية بنسبة ٠,٨٪ لتصل إلى ٦,١ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل ٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، وكمحصلة لهذه التطورات فقد ارتفع فائض ميزان المعاملات الخدمية بنسبة ١٠,٧٪ ليحقق نحو ٧,٥ مليار دولار خلال الفترة المذكورة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية بلغت ٢٢٢,٥٪ خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد ارتفع صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة ٣٪ ليحقق ٤,١ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وبالتالي فقد ارتفعت جملة المتحصلات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) بنسبة ٥,٦٪ خلال فترة الدراسة لتحقق ٣١,٨ مليار دولار، في الوقت ذاته ارتفع إجمالي المدفوعات الجارية بنسبة ١٢,٨٪ إلى ٣٤,٣ مليار دولار مما دفع حساب المعاملات الجارية إلى تحقيق عجز قدره ٢,٥ مليار دولار (١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وقد انخفضت نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية لتصل إلى ٩٢,٧٪ مقارنة بنحو ٩٩٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

وعلى الجانب الآخر، سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية صافي تدفقات للداخل بقيمة ٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل ٣,٢ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لارتفاع صافي تدفق الاستثمارات الأخرى للداخل لتحقق ٦,٧ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج بلغ ٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ويمكن تفسير هذه الزيادة بارتفاع صافي تدفق أصول البنوك الأخرى (للداخل) لتحقق ١١,١ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج قدره ١,٥ مليار دولار فقط خلال نفس الفترة من العام السابق. وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٦١ مليون دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل صافي تدفقات للداخل بـ ٢٣٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات إلى ٧,٣ أشهر مقارنة بـ ٧,٨ أشهر خلال النصف الأول من العام السابق. بينما انخفض مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٤٨,٢٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٥٣,٨٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد إنخفض مؤشر EGX ٣٠ (CASE سابقاً) خلال شهر فبراير ٢٠٠٩ بـ ٢٧٧ نقطة ليصل إلى ٣٥٩٨ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في الشهر السابق والذي بلغ ٣٨٧٥ نقطة، في حين انخفض المؤشر بنسبة ٦٨,٣٪ بالمقارنة بمستواه المحقق في نهاية فبراير من العام السابق والذي بلغ ١١٣٣٥ نقطة. كذلك انخفضت قيمة رأس المال السوقي بنسبة ٦١,٢٪ في خلال العام المنتهي في فبراير ٢٠٠٩ ليسجل ٣٤٨ مليار جنيه (٣٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية على جانب الخصوم، فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ٨,٦٪ لتبلغ ٦٢١,٢ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠٠٩، كما حقق المعروض النقدي نسبة نمو ١٢,٨٪ ليصل إلى ١٧٢,١ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي بنسبة ٣,٨٪ ليبلغ ٣٣,٤ مليار دولار في نهاية يناير ٢٠٠٩.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) - ولكن بمعدل متناقص منذ إبريل ٢٠٠٨ - بنسبة ٨,٤٪ في يناير ٢٠٠٩ إلى ٧٧٩ مليار جنيه، منها ٨٧,٩٪ وودائع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة ١١,٨٪ إلى ٤٢٩ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠٠٩، وذلك كمحصلة لنمو جملة الإقراض للقطاع غير الحكومي بمعدل ١٢,٩٪ ليصل إلى ٣٩٧,٨ مليار جنيه والإنخفاض الطفيف في الإقراض للقطاع الحكومي بنسبة ٠,٢٪ ليصل إلى ٣١,٢ مليار جنيه. أما عن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية فقد بلغت ٤٩,٧٪ في يناير ٢٠٠٩ مقابل ٦٤,١٪ في شهر يناير من العام السابق، بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٧٠,٣٪ مقابل ٤٩,٤٪ في العام السابق.

وقد ارتفعت بشكل طفيف معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ٢٠,٧٪ في يناير ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢٠,٦٪ خلال الشهر السابق، ولكنها ما زالت أقل من معدلها في شهر يناير ٢٠٠٨ والبالغ قدره ٢٢,٢٪. وبالمثل فقد ارتفعت معدلات الدولار في الودائع خلال شهر يناير ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٦,٢٪ مقارنة بـ ٢٦,٠٪ خلال الشهر السابق، ولكنها ما زالت أقل من معدلها في يناير ٢٠٠٨ والبالغ قدره ٢٦,٩٪.

**سجل معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر فبراير ٢٠٠٩ تراجعاً ملحوظاً ليصل إلى ١٣,٥٪ (١٤,٢٪ لإجمالي الجمهورية) - وهو أقل معدل له منذ مارس ٢٠٠٨ - مقارنة بـ ١٤,٣٪ في الشهر السابق (١٤٪ لإجمالي الجمهورية).** بالإضافة إلى ذلك فقد سجل التضخم الشهري معدلاً قدره ١,١٪ نتيجة لارتفاع أسعار مجموعة الطعام والشراب بنسبة ٢,٣٪ خلال شهر فبراير ٢٠٠٩. وعلى نحو آخر، إنخفض مؤشر أسعار المنتجين بشكل ملحوظ في يناير ٢٠٠٩ ليسجل -٢,٧٪ مقارنة بـ ٠,٣٪ في الشهر السابق عليه، و ١٧,٢٪ خلال شهر يناير ٢٠٠٨.

**قرر البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) بواقع ٠,٥٪ ليصبحا ١٠٪ و ١٢٪ على التوالي، وذلك خلال إجتماع لجنة السياسة النقدية بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٩.** وقد أرجعت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي هذا القرار إلى "إنخفاض المخاطر التي قد تؤدي إلى زيادة التضخم مستقبلاً خاصة في ضوء التراجع المتوقع في معدل نمو الإقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٩ والإنخفاض الحاد في أسعار السلع عالمياً، وبناءً على ذلك فإن لجنة السياسة النقدية ستستمر في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاحتواء التأثيرات السلبية على الإقتصاد المحلي الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، مع مراعاة ألا يتعارض ذلك مع هدف إستقرار الأسعار".

**وبالنسبة لمعاملات القطاع الخارجي، حقق ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ فائضاً كلياً بلغ ٠,٥ مليار دولار مقابل فائض أعلى بلغ ٣,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.** وقد حقق ميزان المعاملات الجارية عجزاً بلغ ٢,٥ مليار دولار تقريباً وهو أعلى من العجز المحقق خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام السابق والذي بلغ ٠,٣ مليار دولار. من جهة أخرى فقد سجل الميزان المالي والرأسمالي صافي تدفقات للداخل بلغ ٢ مليار دولار مقابل تدفقات للداخل بمبلغ ٣,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

فعلى جانب ميزان المعاملات الجارية، شهدت جملة الصادرات السلعية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ زيادة بنسبة ٣,٨٪

١٠ قام الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من يناير ٢٠٠٥، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠٠٧ كمشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.